

Distr.
GENERAL

E/1998/65/Add.3
12 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

رسالة موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته
الموضوعية لعام ١٩٩٨ من رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والخمسين

نظرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والخمسين،
المعقودة من ١٦ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في بانكوك، في تقرير أعدته أمانتها بعنوان "دور اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا
والمحيط الهادئ: مشروع ورقة موقف أعدتها اللجنة ليستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي". وطلبت
اللجنة إلى رئيسها أن يحيل رسالة مشفوعة بالجزء ذي الصلة من التقرير إلى رئيس المجلس وإلى الأمين
العام للأمم المتحدة.

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ من رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والخمسين

متابعة لتوصية الأمين العام ومقرر الجمعية العامة اللاحق بأن يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته المقرر انعقادها في تموز/يوليه ١٩٩٨، استعراضا عاما للجان الإقليمية، نظرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الرابعة والخمسين، المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في بانكوك، في تقرير أعدته أمانتها بعنوان "دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ: مشروع ورقة موقف أعدتها اللجنة ليستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي". وعندما اختتمت اللجنة نظرها في ذلك التقرير، طلبت إليّ، بصفتي رئيس اللجنة، أن أبعث برسالة مشفوعة بالجزء ذي الصلة من التقرير إلى رئيس المجلس وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

وأود أن استرعي انتباهكم إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لاستعراض وتنقيح هيكل مؤتمراتها، بهدف ترشيد عملها وتوحيده وتعزيز كفاءته وفعاليته، ليتسنى لها أن تعالج بشكل أفضل المسائل الإنمائية المعقدة التي سوف تواجهها بلدان المنطقة في الألف عام القادمة. وتجدر الإشارة بخاصة إلى قراري اللجنة ٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ و ١/٥٣ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة، وإلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وأكدت اللجنة، في مناقشتها جهد الإصلاح المتواصل الذي تبذله، على مجالات معينة تحتاج إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، وقررت بخاصة ما يلي:

- (أ) ترشيد برنامج عملها، استنادا إلى اختصاصاتها الأساسية؛
- (ب) العمل على أساس منتظم لزيادة تعزيز رصد المشاريع الجارية والمنجزة، على حد سواء؛ وتقييمها ذاتيا؛
- (ج) زيادة تخفيض النسبة المئوية للموارد المخصصة لأنشطة الدعم البرنامجي؛
- (د) إعادة توزيع الموارد، في إطار برنامج العمل، من الاجتماعات والمنشورات إلى أنشطة المساعدة التقنية؛
- (هـ) التنفيذ الفوري لتوصيات مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

وأعربت اللجنة، في أثناء مداولاتها، عن دعم قوي لولاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها "قائد فريق" منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في آسيا والمحيط الهادئ، ودورها كجهة منظمة لعقد اجتماعات للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ. ونتيجة لذلك، تدعو اللجنة المجلس إلى إصدار تعليمات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لكي تحترم الولاية الإقليمية للجنة المتمثلة في ممارسة قيادة الفريق والمسؤولية عن التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي والدور المخول بموجب ولايتها للقيام به فيما يتصل بأنشطة التعاون التقني.

وإذ استرعي انتباهكم إلى ما ورد أعلاه، أطلب تعميم نسخ من هذه الرسالة، بصفتها وثيقة رسمية من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أعضاء المجلس لكي تراعى على النحو الأوفى في أثناء المداولات بشأن استعراض اللجان الإقليمية، رغبة أعضاء اللجنة وأعضاءها المنتسبين الصادقة في اتباع جميع المسارات الممكنة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي في إطار ميثاق الأمم المتحدة، والتزامهم المتواصل بذلك. وعلاوة على ذلك، أرجو استرعاء انتباه المجلس الى اهتمامات اللجنة المتضمنة في التقرير المرفق وتقديم التوصيات اللازمة لكي يتخذ المجلس مقررًا يكون من شأنه أن يمكّن اللجان الإقليمية من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

(توقيع) سورين بيتسوان

رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها

الرابعة والخمسين

المرفق الأول

متابعة قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١/٥٣ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة

١ - كان معروضا على اللجنة الوثيقة E/ESCAP/1083 التي تركز على إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة.

٢ - ورحبت اللجنة بالتدابير التي اتخذت حتى الآن بشأن إصلاح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأكدت من جديد أن عملية الإصلاح متواصلة وينبغي أن يرمي هدفها إلى دقة تركيز عمل اللجنة، استنادا إلى ميزتها النسبية، وتحسين قدرتها على الاستجابة بكفاءة وفعالية، لاحتياجات المنطقة الناشئة ذات الأولوية.

٣ - ولاحظت اللجنة أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ما برحت تقوم بعملية إصلاح على امتداد فترة طويلة من الزمن. وتعين متابعة جهود الإصلاح تلك في سياق التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا في المنطقة وقدرة اللجنة على التصدي بطريقة ملائمة وموقوتة للمشاكل الناشئة. ومواكبة للعصر، تحتاج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى مواصلة التكيف مع الظروف والأوضاع المتغيرة لتكفل استمرار وثاقه صلتها واستجابتها لاحتياجات الأعضاء.

٤ - وأكدت اللجنة ضرورة استنباط أهداف أكثر وضوحا لأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتحديد أطر زمنية لتحقيق تلك الأهداف. ومن الضروري تعزيز قدرات اللجنة على الرصد وتقييم الآثار بانتظام. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنعكس نتائج الاستبيان المتصل بالأولويات وتخصيص الموارد في عملية تخطيط البرامج والميزنة في أقرب وقت ممكن. وأوصت اللجنة بأن تتولى الأمانة والحكومات الأعضاء على حد سواء التعريف على نطاق أوسع بما تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أنشطة وما تقدمه من خدمات وبقصص نجاحها. ورحبت بتنشيط لجنة المنشورات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي ستكون مهمتها مراقبة المنشورات من حيث النوعية والكمية في إطار الميزانية العادية، بهدف إعادة توزيع بعض الموارد على أنشطة التدريب والمساعدة التقنية.

٥ - ولاحظت اللجنة فائدة المشاورات غير الرسمية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا في مقر الأمم المتحدة، والتي جمعت بين الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس، واقترحت أن تتاح لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعلومات المتصلة بالإصلاحات الجارية في اللجان الإقليمية الأخرى. وبصدد الإجابة عن استفسار يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب

خدمات المراقبة الداخلية عن اللجان الإقليمية، أشارت الأمانة إلى أن التنقيح المقترح للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ من شأنه أن يوحد هيكل برنامج الأمانة بتخفيض عدد البرامج الفرعية من ١٠ إلى ٧. وسيعاد تشكيل هيكل الأمانة لكي يطابق هيكل البرنامج المنقح. وأبلغت الأمانة اللجنة بالجهد الذي تبذله لزيادة تخفيض تكاليف الدعم البرنامجي، بما في ذلك إعادة توزيع وظائف من مجالات الدعم البرنامجي إلى المجالات البرنامجية.

٦ - وأكدت اللجنة، بصدد تأييدها لهيكل البرنامج المنقح، ضرورة مراعاة عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية حالياً، وذلك لتفادي ازدواجية في عمل المنظمات المعنية وكفالة تحقيق المزيد من التكامل في برامجها وأنشطتها. وأثيرت أيضاً إمكانية عقد دورات بعض اللجان التشريعية كل سنتين. وأوضحت الأمانة أنه يتعين أن يناقش الأعضاء والأعضاء المنتسبون أي تغيير في هيكل المؤتمرات وتوافق عليه اللجنة.

دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ: مشروع ورقة موقف أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ليستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧ - كان معروضا على اللجنة الوثيقة E/ESCAP/1084، التي تتضمن بحث إسهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، والعلاقات بين اللجنة وشركائها في التنمية، والتحديات التي تواجه اللجنة في الاستعداد للقيام بدورها المتواصل في القرن الحادي والعشرين. وقد أعدتها الأمانة استجابة لتوصية الأمين العام بأن يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضا عاما للجان الإقليمية.

٨ - وأبلغ الأمين التنفيذي للجنة بأنه تم التوصل إلى عدد من النتائج الوثيقة الصلة بالموضوع في المشاورات غير الرسمية بشأن استعراض اللجان الإقليمية، التي أجريت في نيويورك في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨. أولاً، جرى التسليم بأن اللجان الإقليمية اضطلعت بإصلاح يتسم بالجدية ويستند إلى قاعدة عريضة ولكن اللجان تحتاج إلى زيادة الاستجابة للظروف المتغيرة في المنطقة الخاصة بكل منها. وتبين أيضاً أن الحاجة تدعو إلى إقامة صلات أفضل بين اللجان الإقليمية واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز والتجمعات الإقليمية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز الصلة الثلاثية الأبعاد بين اللجان الإقليمية والوفود في مقر الأمم المتحدة والحكومات في العواصم. وهناك حاجة متواصلة إلى إيجاد توازن أفضل بين الدور التنفيذي الذي تضطلع به اللجان الإقليمية ودور الهيئات والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وخلصت المشاورات أيضاً إلى أنه يتعين على اللجان الإقليمية أن تضطلع بدور في متابعة المؤتمرات العالمية وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٩ - وخلصت اللجنة إلى أن الوثيقة E/ESCAP/1084 قدمت معلومات أساسية ومبادئ توجيهية مفيدة وأبرزت بدقة الميزة النسبية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما فيما يتعلق

باتجاهها المتعدد التخصصات. وأعرب عن دعم قوي لولاية اللجنة بصفتها "قائد فريق" منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في آسيا والمحيط الهادئ. واقترحت اللجنة أيضا أن تكون رائدا أو على الأقل نموذجا لعملية الإصلاح الجارية حاليا في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عدد من الوفود عن دعمهم القوي للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ، ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كجهة منظمة لعقد اجتماعات لتلك الهيئة ومنسقة لها. ونظر بعين الاعتبار بصفة خاصة إلى دور اللجنة في تضادي الازدواجية التي لا لزوم لها وزيادة التضافر والتكامل بين برامج العمل الخاصة بكل منهما. وأشار أيضا إلى أن دور التنسيق الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ينبغي أن يتجاوز منظومة الأمم المتحدة ليشمل منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، بغية استخدام الموارد الحالية على الوجه الأمثل. وقد تضيد تلك العملية أيضا لضمان شيوع تقسيم العمل وهو تقسيم يتسم بأكبر قدر من الكفاءة بين شتى الكيانات المعنية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تسعى اللجنة إلى عدم تكرار ولايات غيرها من هيئات ووكالات الأمم المتحدة، ويتعين على تلك المنظمات أن تحترم بدورها، الولاية الإقليمية للجنة. وارتأى بعض الوفود أن الوثيقة تعكس الحجج التقليدية بدلا من أن تقدم إسهاما مفيدا في الاستعراض الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجزء من عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وأثيرت إمكانية زيادة عضوية اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ لتشمل منظمات اقتصادية إقليمية.

١٠ - وأكدت اللجنة، بصدد النظر في الأنشطة التنفيذية، الحاجة إلى مواصلة تشكيل تحالفات استراتيجية بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومع منظمات أخرى ذات صلة في المنطقة. وأكدت اللجنة أنه ينبغي زيادة توجيه الموارد، بما في ذلك موارد الميزانية العادية للأنشطة التنفيذية بدلا من الاجتماعات والمنشورات. وبغية تحديد أولويات برنامج عمل اللجنة بمزيد من الوضوح أهيب بالأعضاء والأعضاء المنتسبين الذين لم يجيبوا عن الاستبيان المتعلق بتخصيص الموارد الذي عممته الأمانة في شباط/فبراير ١٩٩٧ أن يفعلوا ذلك. وارتئي أن هذا الأمر له أهميته بوجه خاص بالنظر إلى الانخفاض الحالي في التمويل بموارد خارجة عن الميزانية، الذي كان يعد في الماضي مصدر دعم رئيسيا للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها اللجنة. وفيما يتصل بالأنشطة التنفيذية كذلك، اقترح تهيئة المزيد من الفرص للمنظمات غير الحكومية لكي تشارك في مشاريع المساعدة التقنية التي تضطلع بها اللجنة.

١١ - وكان من رأي اللجنة أنه ينبغي للأعضاء والأعضاء المنتسبين أن يبذلوا المزيد من الجهود من أجل تنسيق وتبادل المعلومات بين ممثليهم على الصعيد الإقليمي ونظرائهم في مقر الأمم المتحدة بغية زيادة تفهم دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وطبيعة عملية الإصلاح الجارية فيها، وذلك بالنظر إلى بعد موقعها عن نيويورك. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد هذا التنسيق المحسن في تحديد أدق لاحتياجات اللجنة فيما يتصل بتخصيص موارد الميزانية العادية وكفالة أن تكون القرارات المتخذة في نيويورك ذات صلة بالاحتياجات الحقيقية على الصعيد الإقليمي. واقترح أن تأخذ اللجنة في الاعتبار

الإصلاحات التي تجريها حاليا اللجان الإقليمية الأخرى للمساعدة في عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

١٢ - وعند اختتام النقاش، أوضح الأمين التنفيذي أنه سيجري تضمين مدخلات كافة اللجان الإقليمية، بما في ذلك الصيغة النهائية للوثيقة E/ESCAP/1084، في تقرير الأمين العام ليستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقرر انعقادها في تموز/يوليه ١٩٩٨. وساد في اللجنة شعور قوي مفاده أن من المفيد أن تعرض آراؤها بشأن إصلاح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على أعضاء المجلس بصورة مباشرة. وأعربت عن القلق إزاء احتمال ضعف تأثير مضمون ورقة موقف اللجنة إذا أدرجت في التقرير الموحد. ولذلك اتفق على أن يطلب من رئيس اللجنة أن يحيل رسالة تتضمن تفاصيل عن آراء اللجنة واهتماماتها إلى الأمين العام وإلى رئيس المجلس.

- - - - -